Journal of Environmental Studies and Researches (2022), 12(2): -162-174

الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة لتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمعات العمرانية الجديدة

عبد الحميد سليمان على خواجة[1] – رفاعي إبراهيم رفاعي[1]– خالد سعد غلول [2]

١- معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

٢- كلية الحقوق - جامعة مدينة السادات

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة مدى تحقيق الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة للتنمية الشاملة فى المجتمعات العمرانية الجديدة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتمثلت أدوات الدراسة فى الملاحظة حيث يعمل الباحث بمنطقة الدراسة الميدانية وذات المجال، والمقابلة، والإستبيان. وقد قام الباحث بإختيار العينة بطريقة عمدية للبعض وعشوائية للسكان وأصحاب المحلات. قام بتطبيق مقياس الدراسة علي عينة مكونة من ٢٠١ مفردة متنوعة N = 201 . وقد إستخدم الباحث الكثير من الوسائل الإحصائية لمعالجة البيانات حاسوباً ، وبرنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لإثبات فروض الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى ثبوت علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة وتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمعات العمرانية الجديدة. وأوصى الباحث بمزيداً من الجهود من الدولة والجهات ذات الشأن العامة والخاصة والبحثية والمستثمرين والجهات الإدارية والرقابية لتطبيق الإدارة البيئية المتكاملة لتحقيق التنمية الشاملة لضمان صون وحماية البيئية من مخاطر التلوث والهدر وتحقيق رفاهية المجتمع.

Abstract

Key words: Integrated Environmental Management, Solid waste, Comprehensive development, New urban communities

The research aims to study the extent to which integrated environmental management of solid waste achieves comprehensive development in the new urban communities. The researcher used the analytical descriptive approach. The tools of the study were the observation, where the researcher works in the field study area and field, the interview, and the questionnaire. The researcher chose the sample in a deliberate manner for some and randomly for residents and shop owners. He applied the study scale on a sample of 201 diverse individuals, N = 201. The researcher used a lot of statistical methods to process the data using a computer, and the statistical package program (SPSS) to prove the hypotheses of the study. The results of the study indicated that there was a statistically significant relationship between the integrated environmental management of solid waste and the achievement of comprehensive development in the new urban communities. The researcher recommended more efforts from the state, public and private stakeholders, research, investors, and administrative and oversight agencies to apply integrated environmental management to achieve comprehensive development to ensure the preservation and protection of the environment from the risks of pollution and waste, and to achieve the welfare of society.

المـــقدمـة

أصـبح مـن الضـرورة تطبيـق الإدارة البيئيـة المتكاملـة وخاصـة فـى التعامـل مـع المخلفـات الصـلبة بانواعهـا وخاصـــة فـــى المجتمعـــات العمرانيـــة الجديـــدة. تعتبـــر الإدارة المتكاملـــة للمخلفـــات أحـــد المكونـــات البيئيـــة والإجتماعيـة الأساسـية لعمليـة التنميـة الشـاملة لأى مجتمـع هـذا غيـر الأبعـاد الصـحية والإقتصـادية الهامـة لهـا، فهـل لـلإدارة البيئيـة المتكاملـة للمخلفـات الصـلبة هـذا التـأثير والـدور الفعـال فـى تحقيـق التنميـة الشـاملة ؟ هـذا هـو التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة .

أولاً مشكلة البحث

تمثـل التنميـة الشـاملة مطلبـاً وهـدفاً رئيسـياً للـدول أجمـع، وتبحـث لتحقيـق ذلـك كافـة الطـرق التـى يمكـن أن تحقق ذلك ، ومن هنا تأتى مشكلة الدراسة والتى يمكن أن نعبر عنها فى السؤال الآتي :

"ما حقيقة العلاقة بين الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة وتحقيق التنمية الشاملة ؟ "

ثانياً أهمية البحث

أ) الأهمية النظرية :

١. الدراسة تعد إثراءاً لمكتبة القانون، ومكتبة علوم الإدارة البيئية، ومكتبة علوم التنمية الشاملة.
٢. رصد الظواهر المرتبطة الإدارة البيئية المتكاملة فى تحقيق التنمية الشاملة.
٣. رصد الظواهر ذات الصلة بأليات تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة.

ب) الأهمية العملية :

١. إستخدام منظومة الإدارة البيئية المتكاملة فى تحقيق التنمية الشاملة.
٢. تطوير منظومة التعامل البيئى الأمن مع المخلفات الصلبة .
٣. إستخدام الإدارة البيئية المتكاملة كمدخل بيئى أمن فى التعامل مع المخلفات الصلبة.

ثالثاً أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

- تحقيق معرفة دور الإدارة البيئية المتكاملة فى تحقيق التنمية الشاملة .
- تحقيق معرفة مدى تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة فى عينة الدراسة.
- تحقيق معرفة معوقات تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة .
- تحقيق معرفة أسس وآليات تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة.
-

رابعاً أسئلة البحث

يتمثـل السـؤال الرئيسـى للدراسـة "مـا دور الإدارة البيئيـة المتكاملـة للمخلفـات الصـلبة فـى تحقيـق التنميـة الشاملة ؟ "

خامساً فروض البحث

يتمثـل الفـرض الأساسـى فـى أنـه " توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين الإدارة البيئيـة المتكاملـة للمخلفات الصلبة وتحقيق التنمية الشاملة " ويندرج تحتها الفروض الفرعية الآتية :

١. توجـد علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصـائية بـين التخطـيط والتنظـيم والسياسـات البيئيـة الجيـدة لحسن إدارة المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة.

٢. توجـد علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصـائية بـين التشـريعات القانونيـة واللـوائح وإجراءاتهمـا للتعامل البيئي مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة.

٣. توجـد علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصـائية بـين الرقابـة علـى التعامـل البيئـى مـع المخلفـات الصـلبة والتنمية الشاملة.

٤. توجـد علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصـائية بـين المشـاركة المجتمعيـة والقطـاع الخـاص فـي التعامـل البيئي مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة.

سادساً منهجية البحث:

يتبع البحث أسلوب البحوث الأساسية (Basic Research) من خلال مراجعة الأدبيات السابقة النظرية والتطبيقية للإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة لتحقيق التنمية الشاملة، حيث يتيح هذا الأسلوب عرض الأطر الفكرية لهما وتحليل أبعادهما، واستنتاج إطار فكري شامل يساعد على فهم وتفسير الظاهرة قيد البحث.

الأطر النظرية للإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة والتنمية الشاملة

سابعاً مفاهيم البحث

أ) مفهوم الإدارة

الإدارة "وفق جلوفر هى "القوة المفكرة التى تحلل وتصف وتحفز وتقيم وتراقب الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق هدف محدد معروف" ، بينما هى وفق ليفنجستون وظيفة الإدارة أنها الوصول إلى الهدف بأحسن الوسائل بالتكاليف الملائمة وفى الوقت الملائم بالإستخدام الأمثل للأمكانيات المتاحة [١] [٢]، ويرى أنه إجتمع الفكر الإداري المعاصر على أن الإدارة هي عملية خلاقة تتطلب قدرات ومهارات قيادية لتجميع المجهودات و الموارد المتاحة ناحية الاستغلال الامثل المحقق لأهداف معينة". [٣] [٤]

ب) مفهوم البيئة

عرف القانون المصري البيئة على أنها المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت .... [٥] ، فالبيئة هي المنزل الذي يحتله الفرد والموضع الذي يحيط به والوسط الذي يعيش فيه. [٦]

وبصوره أشمل فالمقصود بالبيئة هو كل ما يحيط بالإنسان من حيوان أو نبات أو مظاهر أخرى مختلفة، إن الحياة داخل البيئة تولد مشكلات وعلاقات ليست فقط في مجال الاهتمام بعلوم البيئة بل تتعدى إلى اهتمام العلوم الأخرى، ولأن القانون ظاهرة اجتماعية وليدة واقع الحياة الاجتماعية فهو بالضرورة يتأثر بالبيئة التي ينشأ من خلالها ويتعامل معها وهو يحاول تنظيم أنشطة الأفراد في علاقاتهم بالبيئة، سواء كانت أنشطة ايجابية تتعلق بالاستفادة من البيئة وما تقدمه من موارد طبيعية وامكانات اقتصادية، أو أنشطة سلبية تتعلق بالعدوان على البيئة وبتدمير مواردها والإخلال بأنظمتها الايكولوجية والتوازن الطبيعي بين عناصرها التكوينية. [٧]

ج) مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة

تعرف الإدارة البيئية على أنها تنظيم في إطار المؤسسة يلتزم من خلاله جميع الأفراد تحقيق أهداف المؤسسة لحماية البيئة. [٨]

وكما جاء في تقرير الأمم المتحدة حول البرامج البيئية، أن مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة في إطار المنشآت الصناعية يقوم أساسا على: "وضع الخطط والسياسات البيئية من اجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمنشأة الصناعية على أن تشمل المراحل الإنتاجية كافة انطلاقا من الحصول على المواد الأولية وصولا إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به. وتقوم أيضا على تنفيذ أكفء الإجراءات الرقابية، مع الأخذ بالحسبان جانب التكاليف والأثر البيئي لهذه الإجراءات أيضا. والاستخدام الرشيد للموارد لمنع التلوث." [٩]

---

[١] مصطفى جاد ، دور إدارة الموارد البشرية فى تنمية المؤسسات الإقتصادية بإستخدام كايزن – دراسة على شركات قطاع الأسمنت - ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة مدينة السادات ، محافظة المنوفية ، مصر ، ٢٠١٨ ، ص ٢١

[٢] محمد إسماعيل ، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٣ ، ص ١٢، ١٣

[٣] مصطفى جاد ، دور إدارة الموارد البشرية فى تنمية المؤسسات الإقتصادية بإستخدام كايزن ، مجلة معهد الدراسات والبحوث البيئية ، المجلد (٧) العدد (٣) ، مدينة السادات محافظة المنوفية ، مصر ، ٢٠١٨ ، ص٣٧١ للمزيد اللينك:
http://jesr.journals.ekb.eg/article_68152.html , DOI: 10.21608/JESR.2017.68152

[٤] رائد الحاج ، إدارة السلوك الإنساني والتنظيمي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الطبعةالأولى ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص ٦١ ، ٦٢

[٥] ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢ ، ص ٣٩

[٦] علي سعدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيميائية في القانون الجزائرى ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، . الجزائر، ٢٠٠٨ ، ص ٥

[٧] عبد الرازق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ، الطبعة الأولى ، الجزائر، ٢٠٠٨ ، ص ٢٥٦

[٨] Jonquières, Michel. Le manuel du management environnemental. Edition SPA, Paris.2001. p 38.

[9] United Nation, Technical report, The environment management in the pulpe paper industry, UNDP, N٣٤, Paris,1996, p:77

ويقصد بنظام الادارة البيئية المتكاملة نسق اداري متكامل يتحقق من خلال التزام مستويات الادارة العليا ومتخذي القرار التنموي واقتناعهم الكامل بتطبيقه للوصول بالمؤسسة الى التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتتحقق الادارة البيئية من خلال الأتى:[١]

١. التعرف الصحيح على الموارد المتاحة،
٢. والتخطيط السليم لاستغلالها مع الترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية للدولة،
٣. والحفاظ على صحة افراد المجتمع في جميع الاعمار وهو ذات المفهوم الذي تدعمه اجندة القرن الواحد والعشرين التي اصدرها مؤتمر قمة ريودي جانيرو للبيئة والتنمية المستدامة، ودعمتها وثيقة قمة الارض التي عقدت في جوهانسبرغ عام (٢٠٠٢)،حيث طالبت الحكومات بمزيد من الالتزام البيئي وترشيد استهلاك الموارد، ومحاربة الفقر الناتج عن سوء توزيع الموارد.

د) مفهوم المخلفات الصلبة

عرفها السروى[٢] ومركز الدراسات والبحوث البيئية[٣] وعبد الحميد خواجه [٤]على انها " مواد صلبة أو شبه صلبة ذات مصدر أدمى أو صناعى أو زراعى، وليست لها قيمة إقتصادية، وإن كان لها قيمة فى موقع آخر عند توافر عمليات إعادة الاستخدام أو التدوير لها، ويتم التخلص منها عند المصدر، وتكون إما عادية أو خطرة ، ويتم تداولها وفقاً لقواعد وأصول قانونية ، وبيئية خاصة.

وتعرف على أنها المواد المُراد التخلص منها وتحويلها إلى مواد صالحة لإعادة الاستخدام، بحيث يكون جمعها، ومعالجتها، ونقلها، من مصلحة المجتمع، ويمكن تصنيف النفايات الصلبة من حيث مصدرها إلى:[٥]

١. النفايات الصلبة المنزلية: وهي المخلفات التي تنتجها المنازل، والمطاعم، والفنادق، ويطلق عليها القمامه.
٢. النفايات الصلبة الصناعية: وهي الفضلات والمواد الناتجة عن ممارسة الأنشطة الصناعية المختلفة مثل الصناعات الكيميائية، ومحطات توليد الطاقة، وصنع المعادن.
٣. النفايات الصلبة الزراعية: تمثل المخلفات الناتجة عن الأنشطة الزراعية النباتية، والحيوانية، وفضلات الحيوانات، ونفايات المسالخ.
٤. النفايات الناتجة عن معالجة المياه العادمة: وهي مواد عضوية وغير عضوية ممزوجة بنسبة عالية من المياه تنتج عن معالجة المياه العادمة.

- <u>مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة</u>

وفق وزارة البيئة المصرية هى منظومه لإدارة المخلفات الصلبة للحد من تولد المخلفات وإعادة تدويرها واسترداد الطاقة والدفن الصحى للحفاظ على الموارد وتعويضها والتخلص من نفايتها للحفاظ على الصحة والبيئة.[6] [7] [٨]

ويعرف الباحث الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة إجرائياً أنها :

نظم وتشريعات وقوانين وسياسات وإجراءات إدارية قانونية وبيئية كجزءاً من نظام إداري كلي كعملية تشاركية منظمة بين كافة المستخدمين بهدف التخلص وإعادة التدوير للنفايات الصلبة الناتجة من الأنشطة الصناعية والزراعية والبشرية وأياً كان نوعها وتحويلها من مواد تلوث مدمره للبيئة إلى مواد قابلة للإستخدام او التخلص الأمن بيئياً منها بغرض تحسين الأداء البيئى والحفاظ على البيئة وحمايتها وباساليب واليات قابلة للإستدامه ولتحقيق أهداف التنمية المستدامه والشاملة.

ه) مفهوم التنمية الشاملة

يقصد بالتنمية الشاملة العملية التي تحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وبما يحدث تغير هيكلي في الإنتاج [٩]

فهى عملية مجتمعية تراكمية، تتم في إطار نسيج من الروابط بالغة التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والإنسان [١٠]

---

[١] رحاب كاظم ، مفهوم نظام الادارة البيئية المتكاملة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، العراق ، ٢٠١٨ متوفرة على اللينك: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=٩&depid=٣&lcid=٧٢١٧٥

[٢] احمد السروى ، الملوثات الطبيعية و الصناعية، الطبعة الأولى ، المكتبة الأكاديمية ، الجيزة ، مصر ، ٢٠١١ ، ص ١٥٨

[٣] مركز الدراسات والبحوث البيئية ، ندوة التلوث البيئى للقمامة وكيفية الاستفادة منها ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٠م، ص٣٦.

[٤] عبد الحميد خواجه، قياس مدى تطبيق القطاع الصناعي لقانون البيئة المصري " دراسة حالة مدينة السادات " ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة مدينة السادات ، محافظة المنوفية ، مصر ، ٢٠١٧ ، ص ٢٩

[٥] أيمن مزاهرة، على الشوابكة ، البيئة والمجتمع، الطبعة الثانية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، ٢٠١٠، ص١٣٠ : ١٣٣ .

[6] مرجع سابق ، عبد الحميد خواجه ، ص ٣٠.

[7] محمد السيد أرناؤوط ، الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ٣٤٦ .

[٨] الموقع الرسمى لوزارة البيئة المصرى : http://www.eeaa.gov.eg/

[٩] عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣ ، ص ١٧

[١٠] إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم مناهج وتطبيقات، الدؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ ، ص ١٣

ويقصد بها أيضاً عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته والتنمية أيضا تعنى بناء الإنسان وتحريره وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته للعمل والبناء، وهي كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر.[١]

ثامناً مميزات الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة

عرف القانون القانون ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ الإدارة المتكاملة للمخلفات بأنها التكامل بين الأنشطة المختلفة للمخلفات بما فيها عملية الحد من تولدها وإعادة إستخدامها وتجميعها وتخزينها وفرزها ونقلها لما هو مخصص لها ومعالجتها وتثمينها وإعادة تدويرها للتخلص الامن بيئياً نهائياً منها.[٢] ، وتتميز الإدارة المتكاملة المستدامة للمخلفات الصلبة بما يلى :[٣]

- الاهتمام الواضح بأصحاب المصلحة لتحسين ادارة المخلفات من خلال مرافقة أصحاب المصلحة على التعاون لتحقيق ذلك الهدف.
- الاهتمام الخاص بالفئات المهمشة.
- إعطاء أولوية للحفاظ على الموارد البيئية.
- استخدام نطاق أوسع من العائد بالإضافة إلى الكفاءة والفعالية .
- التحول في عملية التخطيط من الممارسات البيروقراطية التكنولوجية إلى اللامركزية والمشاركة.

تاسعاً آليات الإدارة البيئية المحلية والدولية لحماية البيئة

تعنى حماية البيئة المحافظة على مكونات البيئة والإرتقاء بها ومنع تدهورها وتلوثها أو الإقلال من حدة التلوث [٤] ، وتستلزم الإدارة البيئية المتكاملة مجموعة من الإجراءات والخطوات لأغراض حماية البيئة وفق الأتى:

١. إنشاء هيئات للإدارة البيئية وخاصة في المناطق الاقتصادية الكبرى على مستوى الدول على أن تضم الهيئات الممثلين عن البلديات والمجالس المحلية والصناعات المعنية، وتحضر السياسة البيئية لهذه الهيئات في أربعة أنشطة رئيسية على النحو التالي: [5]
   - وضع سياسات تصحيحية لمعالجة الملوثات الصناعية والزراعية في الموقع و/أومركزيا.
   - وضع سياسات وقائية موجهة نحو رفع مستوى أعمال الصيانة وإدخال ضوابط جديد للحد من التلوث
   - داخل المصانع، والتحول إلى استخدام الخامات غير المسببة للتلوث وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتج وغيره.
   - وضع سياسات للحماية مثل زيادة الوعي البيئي، وتقديم حوافز لتشجيع مكافحة التلوث
   - وضع سياسات تتعلق بالاقتصاد في استخدام الموارد وذلك لزيادة كفاءة دوائر العمليات التي تستهلك قدرا كبيرا من الطاقة، والدوائر المغلقة لاستخدام المياه واستخدام المبدلات الحرارية ذات الدفق العكسي للكيماويات وإعادة تنشيط العوامل المساعدة.
٢. إعطاء بعض الأجهزة والهيئات شبه الرسمية سلطات إدارية وقضائية تستطيع بها أن تفرض قيودها وتحاكم من يخالفها أو من لا يلتزم بقواعدها، وتوقع عليها العقوبات المنصوص عليها في قانون البيئة والقوانين الإدارية، وذلك بمساعدة المسؤولين الإداريين.[٦]
٣. نظمت الدول الصناعية العلاقة بين الحكومات والصناعة فيما يتعلق بالالتزامات المالية الخاصة بحماية البيئة. ففي اليابان نص القانون الأساسي لحماية البيئة، على أن المؤسسات الصناعية مسؤولة عن الاحتياجات اللازمة لمنع تلوث البيئة، كالتخلص من الدخان والأتربة والماء الملوث والنفايات الناتجة عن نشاطها الصناعي.[٧]
٤. تتعاون الأمم المتحدة مع الكثير من المنظمات الأخرى في مجال حماية البيئة ففي عام ١٩٩٣ م أنشئت منظمة الصليب الأخضر الدولي في جنيف لتعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة على حماية البيئة من الكوارث والملوثات, وكان أول رئيس لها هو ميخائيل جوربا تشوف رئيس الاتحاد السوفيتي الأخير [٨]

---

[١] فالي نبيلة، من النمو إلى الاستدامة، في الملتقى الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسير جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر ، ٢٠٠٧ ، ص ٠٧

[٢] قانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٤١ مكرر (ب) ، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٦

[3] Ljiljana Rodic, Anne Scheinberg and David C. Wilson (15-18 November 2010), "Comparing Solid Waste Management in the World's Cities", Key-note paper at ISWA World Congress 2010, Urban Development and Sustainability – a Major Challenge for Waste Management in the 21st Century,Hamburg, Germany, p.13.

[٤] القانون رقم٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية ، باب تمهيدى ، الفصل الأول ، أحكام عامة ، المطابع الأميرية،الطبعة السادسة عشر،٢٠١٥،ص٢

[5] عادل رفقي عوض، "التلوث الصناعي، النفايات السائلة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، الأردن، ١٩٩٦ ، ص ص ١٩٩-200

[٦] عبد العزيز طريح شرف، "التلوث البيئي حضره ومستقبلها"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٠

[٧] محمد منير حجاب، "التلوث وحماية البيئة"، دار الفجر، ط ١، مصر، 1994، ص ص ١٠٢ - ١٠٣

[٨] ماجد راغب الحلو، "قانون حماية البيئة "، المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩ ، ص ٢٠

عاشراً إدارة البنية التحتية للبيئة:

وتختص إدارة تخطيط البنية التحتية للبيئة بما يلي : [١]

- إعداد الخطط التطويرية الخاصة بعناصر البنية التحتية والتي تشمل الماء والكهرباء وتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي، بالتنسيق المباشر مع الجهات المقدمة لهذه الخدمات.
- الإشراف على متابعة طلبات تحديد مسارات الطرق وشبكات البنية التحتية ومواقع التخطيط
- تحديد مسارات الخدمة والمرافق العامة
- دراسة ومتابعة المعاملات الخاصة بتنفيذ المخططات المعتمدة في المناطق الحضرية والخارجية بالمدينة الذكية , بالتنسيق مع الجهات المعنية
- إعداد الخطط والسياسات والبرامج التطويرية الخاصة بعناصر البنية التحتية بالتنسيق مع الجهات المختصة . وضع إستراتيجية تخطيط مسارات جميع مرافق وهياكل البنية التحتية على مستوى المدينة الذكية.
- في وضع المعايير الخاصة بإدارة وتشغيل وصيانة شيكات خدمات البنية التحتية
- اقتراح سياسات تنمية مرافق وهياكل بنية التحتية على جميع المستويات بالمدينة الذكية ، بالتنسيق مع الجهات المعنية

الحادى عشر معوقات تطبيق نظم الإدارة البيئية المتكاملة فى الدول النامية:

بالرغم من الخطوات الجادة التي تتخذها العديد من الدول العربية في المنطقة من دعم وحفز للصناعات المختلفة بتبني نظم الإنتاج الأنظف ونظم الإدارة البيئية المتكاملة، إلا أن تحقيق ذلك مازال يجابها الكثير من التحديات التي يمكن إجمالها في النقاط التالية: [٢]

١ تحتاج القوانين البيئية في الدول النامية إلى المزيد من التطوير لتتناسب ومتطلبات التصنيع الأنظف، كما لم توضع المحددات الملزمة لإنتاج صديق للبيئة.

٢ تحتاج هذه الدول اإلى نظام معلومات أعلى فنياً على مستوى المنطقة يساعد الصناعات على معرفة الإنبعاثات القياسية من خطوط التصنيع وطرق التصنيع الأنظف.

٣ احتياج الدول النامية للكوادر الصناعية المتفهمة لأهمية للالتزام بنظم الإدارة البيئية المتكاملة كوسيلة للمنافسة في نظم التجارة العالمية.

٤ الدول العربية دول مستوردة لتقنيات التصنيع التي قد لا تكون على المستوى المطلوب من التحكم في الملوثات بينما تحتفظ الدول الصناعية المصدرة لنفسها بالتقنيات الإنتاجية.

٥ الأجهزة البيئية العربية أقل نفوذا على المستوى السياسي من الوزارات الإنتاجية والخدمية المتأصلة في الحكم كوزارات الصناعة والصحة والتعليم.

٦ المخصصات المالية من الحكومة لأجهزة حماية البيئة قليلة وضعيفة مما يضعف قدرتها على تنفيذ القانون مع الوزارات الأخرى التي تقوم بتنفيذ الإدماج البيئي.

٧ بعض الدول العربية لا تتمتع بوجود القوى البشرية التي تستطيع عمل التغييرات التقنية التي تجعل خطوط الإنتاج أكثر كفاءة في الإنتاج وأقل إهدار للمواد الخام ومدخلات الصناعة.

٨ بعض القيادات العربية الصناعية ليس لديها الاقتناع الكافي بأهمية الحفاظ على البيئة.

٩ برامج الهيئات المانحة التي تدعم تطوير الإنتاجية الصناعية في الكثير من القطاعات الصناعية في بعض دول المنطقة لازالت الإدارة البيئية المتكاملة غير مدمجة بطريقة جدية برامجها.

١٠ عدم دراية المستهلكين بأهمية شراء المنتجات صديقة البيئة ومدى التأثير السلبي لذلك.

١١ الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تتمتع بالقدرة المالية لعمل التطويرات اللازمة لتحقيق الإنتاج الأنظف.

١٢ عدم اهتمام الكثير من المؤسسات الصناعية بتدريب القوى العاملة لديها على السلوك البيئي السليم والتي تعتبرها القيادات الصناعية خطأ تكلفة إضافية لا مردود لها.

الثانى عشر خصائص التنمية الشاملة

من المفاهيم السابقة يمكن القول أن خصائص التنمية الشاملة تتركز فى النقاط الاتية:

- التنمية الشاملة تتحقق بالإنسان ومن أجل الإنسان ورفاهيته وخاصة فى المناطق الأكثر فقراً.
- تتسم بأنها عملية شاملة لكل جوانب الحياة البشرية، فهى "حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها"
- التنمية عملية مجتمعية بمعنى أنها تحدث بمشاركة كل فئات المجتمع ومؤسساته، فهي تعتمد على"المجهودات الحكومية والأهلية"

[١] عبد الرؤوف اسماعيل، المدينة الذكية ، الطبعه الأولى ، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر ، القاهره ، مصر ، ٢٠١٨ ، ص٣٣٩

[٢] سامية سعد، الإدارة البيئية المتكاملة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ،٢٠٠٥، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٦

- تتم التنمية الشاملة وفق خطط وسياسات مدروسة فهي" ليست عملية عشوائية، وإنما هى عملية محددة الغايات، ذات ، إستًراتيجية طويلة المدى، ذات أهداف مرحلية وخطط وبرامج"
- أنها عملية تراكمية بمعنى أن كل خطوة في مسيرة التنمية تأتي لإستكمال المسيرة من خلال تقويم الأخطاء وتعزيز نقاط القوة.
- التنمية الشاملة عملية دائمة مستمرة عبر الزمن.
- تتميز التنمية الشاملة بأنها شاملة ومتوازنة ومتكاملة حيث لأنها مترابطة متكاملة يؤثر بعضها على بعض حيث تتناول الجوانب الاقتصادية كالسياسية الاجتماعية كالثقافية.[١]

الثالث عشر علاقة التنمية الشاملة بالبيئة

أ) التنمية المستدامة :

بدأ المهتمون بقضايا التنمية في السنوات الأخيرة في استخدام هذا المفهوم أكثر فأكثر ، وهو يعني محاولة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى ، وتحقيق احتياجات الناس بدون التضحية باحتياجات الجيل القادم ، بعبارة أخرى ، ستعتمد نوعية الحياة في المستقبل إلى حد كبير على جودة البيئة وتوافر الموارد الاقتصادية للأراضي، تعتبر الزراعة والمعادن والمواد الخام والغابات وجودة المياه تراثًا مشتركًا لجميع الأجيال، وقد تضمن إعلان ريو النص على حق الإنسان فى بيئة صحية وأن الكائنات البشرية تقع فى مركز إهتمام التنمية المستدامة ولهم الحق في بيئة جميلة منتجة فى توافق مع الطبيعة[٢]

ب) السكان والموارد الاقتصادية:

لاشك أن التغيرات الاقتصادية تخلف وراءها عواقب سياسية واجتماعية، غير أننا لا يجب أن نغفل في الوقت نفسه أن هذه التغيرات الاقتصادية تجعل المجتمع يتوسع في إستخدام الموارد الإقتصادية لأغراض الرفاهية والضمان الإجتماعي[٣]، ويرجع الاهتمام بالقضايا البيئية بشكل رئيسي إلى القلق من أن سكان العالم قد ازدادوا إلى مستوى عالٍ ، بحيث لا يستطيع تلبية الطلب المتزايد على الاستهلاك والخدمية من خلال تنمية الموارد الاقتصادية المحدودة ، وأعرب عن هذا القلق من خلال رعاية نادي روما يذكرنا كتاب "حدود النمو" الذي نشرته مجموعة من الكتاب في عام ١٩٧٢ مرة أخرى بالتحذير الذي أصدره مالتوس منذ حوالي ٢٠٠ عام من احتمال تعرض الموارد الطبيعية (الأرض) لكوارث اقتصادية واجتماعية وبيئية بسبب للنمو السكاني السريع المستمر. محدود ، غير قادر على دعم مستويات المعيشة الحالية لسكان العالم.

ج) الفقر:

لا يزال الفقر هو الشاغل الرئيسي لجميع سياسات التنمية في العالم. ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم حوالي مليار شخص. ومع تزايد تأثير العولمة في السنوات القليلة الماضية ، وعلى الرغم من أن معدل استهلاك الفرد في الدول الفقيرة لا يتجاوز ١٠٪ منه في الدول الغنية إلا أن الفقراء هم ضحايا هذا التدهور ويهدف تحسين مستويات المعيشة إلى تحسين الوعي الصحي الشخصي وتحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاجتماعي.[٤]

د) التنمية الريفية والحضرية:

أدى الإرتفاع فى النمو السكانى في البلدان النامية بمعدلات سريعة إلى زيادة الطلب على الغذاء، وذلك يتطلب مضاعفة الجهود الرامية لزيادة إنتاج الغذاء في هذه البلدان، مما يجعل من الضرورة القصوى إحداث تغييرات كبيرة في أساليب الإنتاج والموارد المتاحة للقطاع الزراعي، وتعزيز دور المرأة الريفية ودعمها، كما يجب أن تعنى التنمية الريفية بتوفير المتطلبات الزراعية لصغار المزارعين، وإدخال أساليب جديدة في الإنتاج الزراعي وتوفير الحوافز اللازمة للمزارعين للابتعاد عن استعمال الأنماط البدائية في الإنتاج المضرة بالبيئة، كما أدى الإرتفاع فى النمو السكانى في المناطق الريفية بالبلدان النامية مما أدى إلى هجرتها إلى المناطق الحضرية المكتظة أصلا بالسكان وذلك بحثا عن فرص العمل وتحسين مستوى معيشتهم، مما أدى إلى زيادة الضغط على الخدمات، وكان من نتائج هذه الهجرة المتزايدة والمستمرة قلة وتدهور الخدمات، وتلوث مصادر المياه بسبب حدوث الإنفجارات في شبكات المجاري وتصريف المياه، ومن ثم انتشار الأمراض، لاسيما بين أطفال، فلايمكن حدوث تنمية الا بتكامل التنمية الريفية والحضرية، فلايمكن تحديد المجتمع الريفي الا من خلال وضعه جنبا الى جنب مع المجتمع الحضري فكلاهما يتكاملان لتكامل المجتمع الاكبر فالمدينة ماهي الا ريف متحضر وخاصة في البلدان النامية[٥]

ه) النمو الاقتصادي:

---

[١] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي : دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات . والمؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠

[٢] وليد الشناوي ، الحماية الدستورية للحقوق البيئية: دراسة مقارنة ، دار الفكر والقانون ، المنصوره ، مصر ، ٢٠١٣ ، ص ٧٥

[٣] والت ويتمان روستو ، مراحل النمو الإقتصادي ، ترجمة محمد إمام ، وكالة الصحافة العربية ،الجيزة ، مصر،٢٠٢٠، -6823 - 68 - 6 :(ISBN) 978 – 977 ،ص٢٤

[٤] محمد علي، " العالم ليس للبيع"، الأهلية للنشر والتوزيع، ط ١، الأردن ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٤

[٥] هاشمي الطيب ، مدخل الى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم ,نظريات,سياسات ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٢١ ، ص ٤١

ترجع شدة التدهور البيئي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي حيث يوجد علاقة طردية بين النمو الإقتصادى والتدهور البيئي[١] ، خاصة في القطاع الصناعي في الدول المتقدمة ، والذي يصاحبه عادة نسبة عالية من تلوث المياه والهواء.

ثامناً أبعاد التنمية

تتعدد أبعاد التنمية الشاملة، وما يخدم نطاق الدراسة الثلاثة أبعاد الأتية :

- **البعد البيئي**

حيث تؤكد التنمية الشاملة والتنمية المستدامة على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي حاجات التي بتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره، وتؤدي التنمية الشاملة الى حماية النظام البيئي وضمان استدامته، ولا يكون هذا إلا من خلال الأتى: [٢]

-الحفاظ على استقرار قاعدة الموارد؛
-تجنب الإفراط في استغلال الموارد المتجددة؛
-تجنب استنزاف الموارد غير المتجددة؛
- صيانة التنوع البيولوجي والاستقرار في الغلاف الجوي.

- **البعد الاقتصادي**

وتعني تغيير أنماط الاستهلاك والموارد والآليات العامة مع تعزيز التعاون الدولي لتسريع وتيرة التنمية البشرية المستدامة[٣]مما يعني الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إذ تطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، التنمية المستدامة توفق بين البعدين بحيث تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة من جهة، وتقدير لمجموع العلاقات القائمة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية، وكذلك التنمية المستدامة تمنح التآزر بين الإنسان والبيئة الافضليات التكنولوجية ولمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة، وتدافع التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية الأساسية.

- **البعد الاجتماعي:**

تتميز التنمية المستدامة بأنها بعد إنساني بالمعنى الضيق إذ يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول.[٤]

- احترام قيم المجتمع وعادته وتقاليده وهو أحد أهم متطلبات التنمية [٥]
-الحصول على الموارد اللازمة للعيش اللائق؛
- الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

الدراسة الميدانية

أولاً الإجراءات المنهجية للدراسة

١. نمط الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث يلائم طبيعة الدراسة لأنه لايقتصر فقط على جمع البيانات وتبويبها ، وإنما يخص قدراً من التفسير لهذه البيانات ٦، حيث يعتمد على الرجوع إلى المراجع العلمية والدوريات والتقارير والدراسات السابقة وما توفر من معلومات حول الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة، التنمية المستدامة، ومفاهيمهم النظرية وتطبيقاتهم العملية ، والتعبير عن ذلك كماً وكيفاً فى صورة بيانات يتم تصنيفها وتبويبها فى شكل معلومات تتسم بالوضوح وتخضع للتحليل والتفسير والاستنتاج .

٢. المجال البشرى:

مجموعة من الكوادر البشرية بالجهات الرقابية والمحلية والمستثمرين والإداريين والعاملين بمدينة السادات ، وكذلك مجموعة من السكان والمقيمين فى المناطق السكنية ، ومجموعة من التجار بمنطقة السوق التجارى والمجاورين للمناطق الصناعية محل الدراسة.

٣. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المجتمعات العمرانية الجديدة وتمثلت عينة الدراسة فى مدينة السادات قام الباحث بإختيار العينة بطريقة مقصودة وقام بتطبيق مقياس الدراسة على مجموعة من الجهات الإدارية وأصحاب رؤوس الأموال والكوادر

---

[١] أشرف السيد ، محمد راضى ، النمو الإقتصادى والبيئة: إختبار منحنى كوزنتس البيئى فى الإقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧١ – ٢٠١٧) ، مجلة كلية التجارة ، مجلد (٥٦) ، عدد (١) ، ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٩، الصفحة ١

[2] Jonathan M. Harris, Basic Principles of Sustainable Development, Global Development and Enveironment Instutute, Tufts University, 2000, p 06 : http://ase.tufts.edu.

[٣] سجى الفاضلي ، مؤيد فاضل ، الحق في التنمية البشرية المستدامة ، مجلة البحوث القانونية و السياسية ، مجلد (٣) ، عدد (١٦) ، جامعة د مولاي طاهر بسعيدة ، الجزائر ، ٢٠٢١ ، ص ٤٧

[٤] صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص١٢٢ .

[٥] عثمان غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان، ط ١،٢٠٠٧ ، ص ٢٨

[٦] جابر عبدالحميد ، أحمد كاظم ، مناهج البحث و التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٤ .

البشرية العاملة والموظفة بالقطاع الصناعى والزراعي والتجارى والصحى والبيئي والتعليمي والسكان بمدينة السادات للوقوف على حقيقة الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة عن طريق الإستبيان لعدد ٢٠١ مفردة (ن = ٢٠١).

٤. الاختبار القبلى

قام الباحث بدراسة إستطلاعية لعينة قدرها ٣٠ مفردة عمدية من المديرين والقانونين ومسئولى التنمية البيئية بأجهزة مدينة السادات وباقى الأجهزة المعنية ومن أصل عينة الدراسة كدراسة قبلية إستطلاعية لمعرفة اتجاهات الدراسة حيث لجأ الباحث لإجراء المقابلات الفردية والجماعية لمجموعة من الموظفين والعاملين وخاصة المستويات الإدارية، تركزت على مجموعة من الأسئلة أكدت على أهمية الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة لتحقيق التنمية الشاملة.

٥. صدق أداة الدراسة

عرض الباحث الإستبانة ودليل المقابلة على ٢٥ مفردة عمدية بغرض تحكيمها تمثلت في مجموعة من أساتذة الجامعة وبعض المناصب الإدارية العليا ببعض المؤسسات والهيئات الإدارية بمدينة السادات وبعض أجهزة المدن الجديدة الأخرى بغرض الإستفادة من توجيهاتهم وتعليقاتهم وملاحظاتهم للوصول إلى الدرجة المثلى للإستبانة ودليل المقابلة .

٦. أدوات الدراسة

I. الملاحظة :

لقد اعتمد الباحث على الملاحظة حيث أنه أحد الكوادر البشرية المعنية بالإدارة البيئية والقانونية بجهاز مدينة السادات عينة الدراسة كأحد أهم المدن الجديدة، وذلك للحصول على البيانات اللازمة، حيث انه بحكم موقعه الوظيفي يملك القدرة على ملاحظة التغيير بمختلف المستويات الإدارية بالأسواق التجارية والمنشأت الصناعية والتعليمية وغيرها من المؤسسات والشركات بمختلف القطاعات بعينة الدراسة.

II. المقابلة :

لجأ الباحث لإجراء بعض المقابلات الفردية والجماعية لمجموعة من المديرين والقانونين وخاصة المستويات الإدارية تركزت على إيجابية وأهمية الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة لتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمعات العمرانية الجديدة .

III. الاستبيان :

قام الباحث بدراسة إستطلاعية لعينة قدرها ٣٠ مفردة عمدية من المديرين والقانونين ومسئولى التنمية البيئة بأجهزة مدينة السادات وباقى الأجهزة المعنية ومن أصل عينة الدراسة كدراسة قبلية إستطلاعية لمعرفة اتجاهات الدراسة ، وتم الاعتماد على الاستبيانات المتنوعة للوقوف على حقيقة دور الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة لتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، وللإجابة على تساؤلات الدراسة وتحليلها واستنباط نتائجها ، وتكونت الإستبانة من المحاور الآتية :

- ✓ **المحور الأول:** التخطيط والتنظيم والسياسات البيئية (١٢ فقرة من ٤٨)
- ✓ **المحور الثانى :** تشريعات وقوانين ولوائح وإجراءات (١٢ فقرة من ٤٨)
- ✓ **المحور الثالث :** الرقابة (١٢ فقرة من ٤٨)
- ✓ **المحور الرابع :** مشاركة مجتمعية وقطاع خاص (١٢ فقرة من ٤٨)

ووفق دلالات الإجابة الآتية :

- موافق : تشير إلى الاستجابة الإيجابية حول مضمون العبارة.
- إلى حد ما : تشير إلى التطبيق النسبى للعبارة.
- غير موافق : تشير إلى الاستجابة السلبية حول مضمون العبارة.

ثانياً المعالجات والتحليلات الإحصائية

نتائج الملاحظة والمقابلة

من نتائج المقابلة والتى قام بها الباحث والتى تمثلت فى ٢٥ مفردة عمدية تم إختيارها بدقة من الجهات المنوط لها العمل البيئى والرقابة عليه من أصل عينة الدراسة بمدينة السادات ، حيث أن الباحث يعمل فى إحدى أهم الأجهزة التى من شأنها الحفاظ على البيئة وهذا من أهم أهدافها ، وهذا الجهاز هو من ضمن المواقع التى تم فحصها وعمل الإستبيانات والمقابلات عليها وفق دليل المقابلة المرفق وقد كان أهم ما أسفرت عنه الملاحظة والمقابلة الآتى :

- التشريعات والقوانين البيئيه والتي تكفل الحفاظ على البيئه ذات كفاءه ولكنها غير كافيه لتدعم تطبيق الاداره البيئيه المتكامله للمخلفات الصلبه بغرض تحقيق تنميه شامله وحمايه حقيقيه للبيئة، كما أنها التطبيق الفعال فما زال ينظر الى الشق البيئى في مصر علي انه مجرد شكليات وانها مجرد اجراءات روتينيه للحصول على الترخيص او للتهرب من المخالفات.
- يوجد دورات تدريب وتأهيل من الأجهزه المختصه ولكنه غير فعال وقد يكون في بعض الاحيان لمجرد الحصول على حوافز وغيرها من الامتيازات ولمجرد وجود دورات تدريبيه في الملف .
- يوجد مشاكل في التعامل مع المخلفات وخاصه المخلفات الصلبه العاديه فيتم التعامل معها بالطرق التقليديه عن طريق المتعاهدين والشركات وتسبب الكثير من المشاكل والاضرار البيئيه مثل الروائح وتبعثر المحتويات وغيرها من الحشرات والملوثات الناقله للامراض كذلك يوجد مشكله اخرى وهي النباشين

- لا يوجد طرق اخرى غير تقليديه مثل الجمع من المنبع بدايه من الاهالي او اصحاب المصانع وقد كانت هناك تجارب بالفعل لم تاتي الثمار المطلوبه مما يحتاج الى رفع الوعي الثقافي لدى المواطنين لانه اكثر فاعليه
- هناك قصور فى التعامل مع المخلفات الخطره ويحتاج الكثير من التطوير فيجب توفير اماكن متعدده للتخلص من هذه المخلفات والنفايات الخطره.
- مشاركه القطاع الخاص باداره المخلفات الصلبه لا يوجد لها اثر فعال ولا ينظر اليها الا من وجهه نظر المكاسب المحققه ونلاحظ ايضا انهم غير مؤهلين ولا مدربين تدريب فعل لحل مشكله هذه المخالفات او التعامل الامن البيئي معها
- تقدم الدوله استراتيجيات انشاء جهاز المخلفات الصلبه ولكن لم ياتي هذا الجهاز او مثيله النتائج المرغوبة، وتقوم هيئه المجتمعات العمرانيه بدراسه تنفيذ مشروع الاداره البيئيه المتكامله ولكن لم يدخل هذا المشروع الى حيز التنفيذ الكامل
- هناك مشاريع واليات لتدوير المخلفات الصلبه الاستفاده منها ولكن ايضا لم تاخذ القضيه الكامله لتقتي الاهداف المخطط لها
- ضرورة التعامل مع المخلفات الصلبه على انها كنز حقيقي وعلى انها مصدر دخل للقطاعين الخاص والحكومي
- تجتهد الجهات المعنية فى رفع الوعى والدعوة للمؤتمرات والندوات التى تهتم بهذا الشأن.

نتائج الإستبيان

صمم الباحث إستمارة إستبيان لتمثل مقياساً حقيقياً للوقوف على حقيقة العلاقة بين الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة لتحقيق التنمية الشاملة فى المجتمعات العمرانية الجديدة ، فكانت العينات التى تم فحصها من شرائح مختلفة ومتنوعة وكلها تختص بالإحتكاك المباشر وغير مباشر بدءاً من القائمين على الإدارة البيئية إدارياً وقانونياً بجهاتها المتنوعه والملاك والمستثمرين ومروراً بالمديرين والعاملين ووصولاً إلى السكان وأصحاب المحلات التجارية والأنشطه الأخرى حيث أن هؤلاء هم من يدفعون تكلفة التلوث بصورة مباشرة ، وقد صمم الباحث الإستبيان وفقاً للمعايير الآتية:

١) نوع الإستبيانات المغلقة للوصول إلى إجابات محددة حيث رأى الباحث أنها الأفضل لأن الهدف قياسى والغرض الدقة.
٢) إستخدم الباحث مقياس ليكارت الثلاثي.
٣) صممت العبارات لتؤيد الإتجاه الإيجابى التطبيقى.
٤) عرض الباحث إستمارة الإستبيان الخمسة على عينة إستطلاعية قدرها ٣٥ مفردة من أصل العينة التى تمت عليها الدراسة والتى أشادت بالإستبيانات وسهولتها وحسن صياغتها وأنها تعبر عن مقياساً حقيقاً ، وقد تم إختيار العينة الإستطلاعية بعناية وفق معيار سنوات الخبرة والممارسة العملية.

وتم توزيع الإستبيانات على العينات بطرق عمدية وعشوائية فى تنوع الغرض منه محاولة الوصول إلى عينات تمثل مقياساً حقيقياً يعتمد عليه ، وتم ذلك بإجمالى ٢٠١ مفردة تم فحصها وفق محاور قياس أربعة لكل محور ١٢ فقرة بإجمالى ٤٨ فقرة وفقاً للأتى:

أ- التخطيط التنظيم والسياسات البيئية
ب- تشريعات وقوانين ولوائح وإجراءات
ج- الرقابة
د- مشاركة مجتمعية وقطاع خاص

وبأدوات القياس الثلاثة المذكورة ، والتى سبق عرض نتائج إثنين منها وهما الملاحظة والمقابلة ، وبماأسفرت عنه قراءات الإستبيانات من جداول ثم تحليلها للوصول إلى النتائج ، ثم مطابقتها بنتائج أداتى القياس الأخرى للوصول إلى نتيجة نهائية تمكنا من أن نضع أيدينا على حقيقة العلاقة بين الإدارة البيئية المتكاملة وتحقيق التنمية الشاملة بعينة الدراسة، ومن الجداول وقراءات الاستبيانات تم إستنباط الجدول والتحليلات الآتية :

أ) الجدول الإحصائى النهائى

جدول التعقيب والتحليل العام*

م	العبارة	عدد الفقرات	درجة العمل بها						نتيجة العينة		الإتجاه
			موافق		إلى حد ما		غير موافق		إ.معيارى	المتوسط	
			التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
١	إجمالي المحور الأول	١٢	165	82.1	34	16.9	2	١	0.402	2.81	موافق
٢	إجمالي المحور الثانى	١٢	155	77.16	44	22.10	2	0.75	0.439	2.76	موافق
٣	إجمالي المحور الثالث	١٢	162	80.6	37	18.4	2	1.0	٠.428	2.80	موافق
٤	إجمالي المحور الرابع	١٢	161	79.85	39	19.4	١	٠,٥	0.422	2.79	موافق
A	**إجمالي الإستبيان**	**٤٨**	**161**	**79.93**	**39**	**19.51**	**1**	**0.56**	**0.423**	**2.79**	**موافق**

*إعداد الباحث بدلالة المعالجة الإحصائية والدراسة الميدانية

ب) التحليل

ثبت بالتحليل الإحصائى بالطرق المختلفة من الإستمارات الخمسة بالإضافة إلى بيانات المقابلة والملاحظة وبعد إستخراج المتوسطات والتكرار والنسب وإستبعاد النسب والتكرارات ذات الدلالات المعنوية المنخفضة وحساب معامل ألفا

كرونباخ للاستبيان ولكل عبارة على حده فوضح إرتفاع معامل ألفا كرونباخ معامل الثبات وبلغ معامل ألفا كرونباخ العام ٠,٩٠٨ وكذلك معامل الصدق والذى بلغ ٠,٩٥٣ بدرجة عالية جداً وأثبتت القراءات إرتفاع المتوسطات والتكرار والنسب وبلغ المتوسط العام ٣,٤٣ بإتجاه عام يدعم موافق بما يتحقق معه ثبوت الفرضيات كما يلى :

بياني يوضح الإتجاه العام للإستبيان ويدعم الفروض الفرعية ويثبت الفرض الرئيسى *

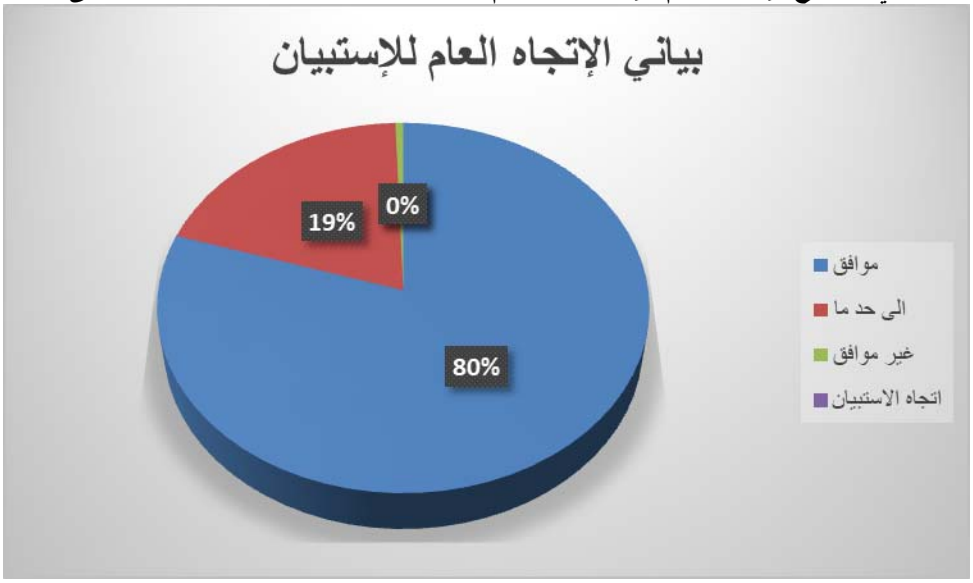

* إعداد الباحث بدلالة التحليل الإحصائى

من التحليل السابق والجداول والرسوم البيانية لكل عبارة وكل محور وإجمالى الاستبيان يثبت الفرض الرئيسي للدراسة وهو : " يوجد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة وتحقيق التنمية الشاملة وثبوت الفروض الفرعية للدراسة ووفقاً للنتائج بالبحث، وما يلي:

١. يتضح من التحليلات الإحصائية إتجاه قوى بموافقة أفراد العينة على وجود علاقة طردية بين التخطيط والتنظيم والسياسات البيئية لإدارة المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة حيث أن ١٦٥ من أفراد عينة الفحص وافقوا بنسبة ٨٢,١ % ، وأن ٣٤ فرداً كان رأيهم إلى حد ما بنسبة ١٦,٩٪ فى حين ٢ فقط من أفراد العينة رأيهم جاء بعدم الموافقة بنسبة ١٪ مما يدعم إتجاه الموافقة ويثبت صحة الفرض الفرعى الأول وهو يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط والتنظيم والسياسات البيئية الجيدة لحسن إدارة المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة وبما يدعم ثبوت الفرض الرئيسي.

٢. يتضح من التحليلات الإحصائية إتجاه قوى بموافقة أفراد العينة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات القانونية واللوائح وإجراءاتهما للتعامل البيئي مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة.حيث أن ١٥٥ من أفراد عينة الفحص وافقوا بنسبة ٧٧,١٦ % ، وأن ٤٤ فرداً كان رأيهم إلى حد ما بنسبة ٢٢,١٠٪ فى حين ٢ فقط من أفراد العينة رأيهم جاء بعدم الموافقة بنسبة ٠,٧٤٪ مما يدعم إتجاه الموافقة ويثبت صحة الفرض الفرعى الثانى وهو توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات القانونية واللوائح وإجراءاتهما للتعامل البيئي مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة

٣. يتضح من التحليلات الإحصائية إتجاه قوى بموافقة أفراد العينة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة على التعامل البيئي مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة حيث أن ١٦٢ من أفراد عينة الفحص وافقوا بنسبة ٨٠,٦ % ، وأن ٣٧ فرداً كان رأيهم إلى حد ما بنسبة ١٨,٤٪ فى حين ٢ فقط من أفراد العينة رأيهم جاء بعدم الموافقة بنسبة ١٪ مما يدعم إتجاه الموافقة ويثبت صحة الفرض الفرعى الثالث وهو توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة على التعامل البيئى مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة ، وبما يدعم إتجاه الموافقة لصحة الفرد الرئيسي.

٤. يتضح من التحليلات الإحصائية إتجاه قوى بموافقة أفراد العينة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات القانونية واللوائح وإجراءاتهما للتعامل البيئي مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة.حيث أن ١٦١ من أفراد عينة الفحص وافقوا بنسبة ٧٩,٨٥٪ ، وأن ٣٩ فرداً كان رأيهم إلى حد ما بنسبة ١٩,٤٪ فى حين ١ فقط من أفراد العينة رأيهم جاء بعدم الموافقة بنسبة ٠,٥٪ مما يدعم إتجاه الموافقة مما يثبت صحة الفرض الفرعى الرابع وهو توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص للتعامل البيئي مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة. وبما يدعم إتجاه الموافقة لصحة الفرد الرئيسي.

وصفوة القول أن تناول هذا البحث عرض الأطر النظرية للإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة والتنمية الشاملة من ناحية المفاهيم الخاصة وأليات وخصائص ومميزات تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة والتنمية الشاملة وخصائصها وأبعادها، وعرض ختامى للدراسة الميدانية، وخلصت الدراسة إلي النتائج والتوصيات الأتية:

النتائج

استخلص الباحث بعض النتائج التى تجيب على أسئلة وفروض البحث كما يلي:

١. ثبوت الفرض الرئيسي وهو توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة وتحقيق التنمية الشاملة
٢. ثبوت الفرض الفرعي الأول وهو توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط والتنظيم والسياسات البيئية الجيدة لحسن إدارة المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة.
٣. ثبوت الفرض الفرعي الثاني وهو توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات القانونية واللوائح وإجراءاتهما للتعامل البيئي مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة.
٤. ثبوت الفرض الفرعي الثالث وهو توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة على التعامل البيئى مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة.
٥. ثبوت الفرض الفرعي الرابع وهو توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص للتعامل البيئي مع المخلفات الصلبة والتنمية الشاملة.
٦. المخلفات الصلبة تعتبر من أهم الملوثات البيئية وتؤدى إلى الهدر البيئي والكثير من المشكلات البيئية.
٧. ندرة تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة بصورة واقعية فعالة، فمازال الشأن البيئي صورى لا يرتقى إلى المستهدف.
٨. قلة الوعي، وندرة الكوادر البشرية المؤهلة، وقلة الخبرات الفنية، وضعف المخصصات المادية، وعدم توفر قواعد بيانات متكاملة، وضئالة دور القطاع الخاص والمجتمعى من أهم معوقات الإدارة البيئية المتكاملة والتنمية الشاملة.
٩. يمكن التغلب على معوقات تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة لتحقيق التنمية الشاملة.
١٠. تحتاج القطاعات البيئية مزيداً من التدريب المستمر الفعال لتحقيق إدارة بيئية متكاملة فعالة للمخلفات الصلبة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث، يوصي بتطبيق الإدارة البيئية المتكاملة للمخلفات الصلبة لتحقيق التنمية الشاملة، وفقاً للآتي :

١. وضع قوانين واضحه وتشريعات تحفيزيه وتشجيعيه تطبيق الاداره البيئيه المتكامله لاغراض التنميه الشامله
٢. تعريفات واضحه الاداره البيئيه المتكامله والتنميه الشامله وما يختص من مفاهيم حولهما
٣. التشديد على تطبيق القوانين والتشريعات القانونيه من قبض المفتشين والهيئات التنفيذيه
٤. التوسع في الدور المجتمعي ونشر الوعي الحقيقي بابعاد المشكله للمشاركه الفعاله البناءة
٥. ادراج مفاهيم وتعاريف ومواضيع الاداره البيئيه المتكامله والتنميه الشامله واهميه التدوير واستراتيجياته في المناهج والانشطه الدراسيه منذ الروضه والمرحله الابتدائيه
٦. مزيد من الدراسات والبحث العلمى وتشجيع الجهات البحثيه والجامعيه بكل وسائل التشجيع علي المضي قدما في مواضيع الاداره البيئيه المتكامله والتنميه الشامله و مخاطر التلوث وضروره حفظ وصون البيئه
٧. ضروره ان يتقاسم الدور التشريعي لجانب التحفيزي والترغيبي مع جانب بالترهيب.
٨. الاهتمام بالتاهيل والتدريب المستمرين لكل الكوادر العامله ووضع كل في مكانه حسب خبرته وكفاءته العلميه
٩. تأهيل وتدريب كل القطاع الإقتصادى والسكنى على خطورة المخلفات وكيفية التعامل الأمن معها، وترسيخ مبدأ المشاركة وأن جميع الأطراف يمكنها الربح .
١٠. النظر إلى المخلفات على أنها ذات عائد إقتصادى والبعد عن نظرة القيمة المهدرة الخطرة فقط.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاييم منائج وتطبيقات، الدؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ .
٢. احمد السروى ، الملوثات الطبيعية و الصناعية، الطبعة الأولى ، المكتبة الأكاديمية ، الجيزة ، مصر ، ٢٠١١ .
٣. أشرف السيد ، محمد راضى ، النمو الإقتصادى والبيئة: إختبار منحنى كوزنتس البيئى فى الإقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧١ – ٢٠١٧) ، مجلة كلية التجارة ، مجلد (٥٦) ، عدد (١) ، ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٩
٤. أيمن مزاهرة، على الشوابكة ، البيئة والمجتمع، الطبعة الثانية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، ٢٠١٠
٥. محمد علي ، " العالم ليس للبيع"، الأهلية للنشر والتوزيع، ط ١، الأردن ، ٢٠٠٣ .
٦. جابر عبدالحميد ، أحمد كاظم ، مناهج البحث و التربية وعلم النفس ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٧. رائد الحاج ، إدارة السلوك الإنساني والتنظيمي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الطبعةالأولى ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨
٨. رحاب كاظم ، مفهوم نظام الادارة البيئية المتكاملة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، العراق ، ٢٠١٨ .
٩. سامية سعد، الإدارة البيئية المتكاملة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ،٢٠٠٥

١٠. سجى الفاضلي ، مؤيد فاضل ، الحق في التنمية البشرية المستدامة ، مجلة البحوث القانونية و السياسية ، مجلد (٣) عدد (١٦) ، جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة ، الجزائر ، ٢٠٢١

١١. صالح صالحي ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي : دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١،٢٠٠٦ .

١٢. صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

١٣. عادل رفقي عوض، "التلوث الصناعي، النفايات السائلة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، الأردن، ١٩٩٦ .

١٤. عبد الحميد خواجه، قياس مدى تطبيق القطاع الصناعي لقانون البيئة المصري " دراسة حالة مدينة السادات " ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة مدينة السادات ، محافظة المنوفية ، مصر ، ٢٠١٧ .

١٥. عبد الرازق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ، الطبعة الأولى ، الجزائر، ٢٠٠٨

١٦. عبد الرؤوف اسماعيل، المدينة الذكية ، الطبعه الأولى ، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات ودار الشقري للنشر ، القاهره ، مصر ، ٢٠١٨ .

١٧. عبد العزيز طريح شرف، "التلوث البيئي حضره ومستقبله"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ٢٠٠٠ .

١٨. عبد القادر عطية، اتجاات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣ .

١٩. عثمان غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان، ط ١،٢٠٠٧

٢٠. علي سعدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيميائية في القانون الجزائرى ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، . الجزائر، ٢٠٠٨

٢١. فالي نبيلة، من النمو إلى الاستدامة، في الملتقى الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسير جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٧ .

٢٢. قانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٤١ مكرر (ب) ، ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠ .

٢٣. القانون رقم٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية ، باب تمهيدى ، الفصل الأول ، أحكام عامة ، المطابع الأميرية،الطبعة السادسة عشر،٢٠١٥.

٢٤. ماجد ارغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢ .

٢٥. ماجد راغب الحلو، "قانون حماية البيئة "، المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩ .

٢٦. محمد إسماعيل ، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٣

٢٧. محمد السيد أرناؤوط ، الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

٢٨. محمد منير حجاب، "التلوث وحماية البيئة"، دار الفجر، ط ١، مصر، 1994.

٢٩. مركز الدراسات والبحوث البيئية ، ندوة التلوث البيئى للقمامة وكيفية الاستفادة منها ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٠م.

٣٠. مصطفى جاد ، دور إدارة الموارد البشرية فى تنمية المؤسسات الإقتصادية بإستخدام كايزن – دراسة على شركات قطاع الأسمنت - ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة مدينة السادات ، محافظة المنوفية ، مصر ، ٢٠١٨ .

٣١. مصطفى جاد ، دور إدارة الموارد البشرية فى تنمية المؤسسات الإقتصادية بإستخدام كايزن ، مجلة معهد الدراسات والبحوث البيئية ، المجلد (٧) العدد (٣) ، مدينة السادات محافظة المنوفية ، مصر ، ٢٠١٨.

٣٢. هاشمي الطيب ، مدخل الى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم ,نظريات,سياسات ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٢١

٣٣. وليد الشناوي ، الحماية الدستورية للحقوق البيئية: دراسة مقارنة ، دار الفكر والقانون ، المنصوره ، مصر ، ٢٠١٣

٣٤. والت ويتمان روستو ، مراحل النمو الإقتصادي ، ترجمة محمد إمام ، وكالة الصحافة العربية ،الجيزة ، مصر،٢٠٢٠، 978 – 977 - 6823 - 68 - 6 (ISBN):

٣٥. الموقع الرسمى لوزارة البيئة المصرى : http://www.eeaa.gov.eg/

36. Jonathan M. Harris, Basic Principles of Sustainable Development, Global Development and Enveironment Instutute, Tufts University, 2000, p 06 : http://ase.tufts.edu.

37. Jonquières, Michel. Le manuel du management environnemental. Edition SPA, Paris.2001

38. Ljiljana Rodic, Anne Scheinberg and David C. Wilson (15-18 November 2010) , “Comparing Solid Waste Management in the World’s Cities”, Key-note paper at ISWA World Congress 2010, Urban Development and Sustainability – a Major Challenge for Waste Management in the 21st Century,Hamburg, Germany.

39. United Nation, Technical report, The environment management in the pulpe paper industry, UNDP, N٣٤, Paris,1996